

المؤثرات السياسية لزيارة الأربعين في  
العراق : انتفاضة صفر ١٩٧٧ انموذجا

م.د. علي صالح عباس الحسناوي

وزارة التربية – المديرية العامة للتربية في محافظة كربلاء  
المقدسة

[ali.salih@s.uokerbala.edu.iq](mailto:ali.salih@s.uokerbala.edu.iq)

## المخلص :

شكلت انتفاضة صفر ١٩٧٧ إحدى المحطات البارزة في تاريخ العراق خلال حقبة حكومة حزب البعث في العراق (١٩٦٨-٢٠٠٣)، إذ لم تكن تلك الانتفاضة مجرد رد فعل شعبي على منع السلطات الحكومية للشعائر الدينية (الشعائر الحسينية) فحسب، بل شكلت أيضاً حلقة في سلسلة من الأحداث السياسية التي كشفت عن التوترات بين النظام الحاكم والمجتمع العراقي، لاسيما فيما يتعلق بحرية التعبير والممارسة الدينية والسياسية .

هدف البحث الى تسليط الضوء على الاثر السياسي لانتفاضة صفر ١٩٧٧ على النظام السياسي في العراق آنذاك، حيث ساهمت الانتفاضة في كسر حاجز الخوف لدى العراقيين تجاه السلطة الحاكمة وهو ما شجعهم على تحدي حكومة حزب البعث والضغط من اجل نيل حقوقهم وحررياتهم، كما كشفت عن الوجه الإسلامي الزائف لحزب البعث الذي كان قد سعى الى كسب دعم الحركة الإسلامية بعد وصوله الى الحكم في عام ١٩٦٨، فضلاً عن ذلك احدثت الانتفاضة انقسامات داخل حزب البعث نفسه، إذ ظهرت خلافات بين أعضائه حول كيفية التعامل مع المنتفضين، الأمر الذي ألقى الضوء على التوترات الداخلية داخل الحزب وصعوبة التنسيق بين قياداته، علاوة على ذلك مهدت انتفاضة صفر ١٩٧٧ لانتفاضات شعبية لاحقة كان لها تأثيرات كبيرة في تشكيل تاريخ العراق المعاصر، مما يجعلها حدثاً ذا أهمية كبيرة لفهم تطورات المشهد السياسي والاجتماعي في العراق آنذاك .

**الكلمات المفتاحية:** زيارة الاربعة، انتفاضة صفر، انتفاضة ١٩٧٧، احداث

خان النص ١٩٧٧، الاربعية

# The Political Impacts of the Arbaeen Pilgrimage in Iraq: The Safar Uprising of 1977 as a Model

Asst. Prof. Ali Saleh Abbas Al-Hasnawi  
Ministry of Education – General Directorate of Education in Karbala  
Governorate

## Abstract:

The Safar Uprising of 1977 represented a pivotal moment in the history of Iraq during the era of Ba'athist rule (1968–2003). This uprising was not merely a spontaneous public reaction to the government's prohibition of religious rituals (particularly the Shi'a mourning ceremonies), but rather a critical episode in a broader series of political events that exposed the underlying tensions between the ruling regime and Iraqi society—especially in relation to freedom of expression, and religious and political practices.

The primary objective of this study is to shed light on the political impact of the 1977 Safar Uprising on Iraq's political system at the time. The uprising played a significant role in breaking the barrier of fear that had long prevented Iraqis from confronting the ruling authority, thereby encouraging them to challenge the Ba'athist government and advocate for their rights and freedoms. Furthermore, it exposed the Ba'ath Party's disingenuous Islamic rhetoric, which the regime had employed in an attempt to gain the support of the Islamic movement following its rise to power in 1968.

Additionally, the uprising triggered internal divisions within the Ba'ath Party itself, as disagreements emerged among its members regarding how to deal with the protesters. These divisions highlighted the internal tensions within the party and the difficulties its leadership faced in maintaining cohesion. Moreover, the Safar Uprising of 1977 served as a precursor to subsequent mass uprisings that had profound effects on the shaping of modern Iraqi history. Thus, it stands as a crucial event for understanding the political and social transformations that occurred in Iraq during this period.

**Keywords:** Arbaeen , Safar uprising, 1977 uprising, Khan al-Nas 1977, Arbaeen

مثلت زيارة الأربعين أبرز الشعائر الدينية لدى المسلمين، لما تحمله من معانٍ دينية وروحية واجتماعية عميقة، حيث يُحيي فيها الملايين ذكرى مرور أربعين يوماً على استشهاد الإمام الحسين بن علي (عليه السلام) في واقعة كربلاء، في العشرين من شهر صفر الهجري، اذ تمثل تلك المناسبة تجديداً سنوياً للولاء لمبادئ الإمام الحسين (عليه السلام) في مقارعة الظلم والتأكيد على القيم التي ضحى من أجلها كالحق والعدالة والحرية .

جاءت انتفاضة صفر عام ١٩٧٧ لتعكس ذلك الارتباط العميق بين زيارة الأربعين والروح الثورية التي تجسدها، اذ جسدت تحولاً مهماً في تاريخ العراق السياسي (١٩٦٨-٢٠٠٣)، كما انها لم تقتصر عن كونها رد فعل شعبي تجاه منع السلطات الحكومية لممارسة الشعائر الدينية (الشعائر الحسينية)، بل جاءت كجزء من سلسلة احداث كشفت عن عمق التوتر بين النظام الحاكم وشرائح واسعة من المجتمع العراقي، لاسيما فيما يتعلق بالحرريات الدينية والسياسية وحرية التعبير .

وفي محاولة لتفادي تكرار الدراسات والبحوث السابقة، يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على الاثر السياسي لانتفاضة صفر ١٩٧٧ على النظام السياسي في العراق آنذاك، حيث قسم البحث الى ثلاثة محاور رئيسية، اذ درس المحور الأول (سياسة الحكومة تجاه الشعائر الدينية في العراق ١٩٦٨-١٩٧٧) حيث ناقش العداء المبكر الذي ابداه حزب البعث تجاه الشعائر الحسينية وما نتج عن ذلك من اندلاع انتفاضة صفر، وقد ابرز هذا المحور دور الانتفاضة في كسر حاجز الخوف لدى العراقيين تجاه السلطة الحاكمة مما شجعهم على تحدي حكومة حزب البعث من اجل نيل حقوقهم وحريتهم الدينية، اما المحور الثاني فقد جاء بعنوان (اثر انتفاضة صفر ١٩٧٧ على النظام السياسي)،

و تناول الانقسامات الداخلية التي ظهرت داخل حزب البعث بشأن كيفية التعامل مع المنتفضين، مما كشف عن حجم التوترات داخل بنية الحزب وصعوبة التنسيق بين قياداته، كما تطرق الى موقف الحزب الشيوعي العراقي، بوصفه احد اطراف الجبهة الوطنية والقومية التقدمية، فضلاً عن مواقف عدد من الدول الإسلامية والمنظمات الدولية من الانتفاضة، فيما تناول المحور الثالث (اثر انتفاضة صفر على الزيارة الاربعية ودورها التأسيسي في مسار الانتفاضات العراقية اللاحقة ١٩٧٩-١٩٩١)، حيث تم التوقف عند مساهمة انتفاضة صفر في ترسيخ الطابع الاحتجاجي للزيارة الاربعية، وتحويلها الى فعل جماهيري ديني - سياسي، وقد مهد هذا التحول الطريق لاندلاع انتفاضات شعبية لاحقة، من ابرزها انتفاضة رجب ١٩٧٩، التي شكلت امتداداً لمسار الاحتجاج، وصولاً الى ذروته في الانتفاضة الشعبانية عام ١٩٩١، وهو ما جعل من انتفاضة صفر محطة تأسيسية في تاريخ العراق المعاصر .

أولاً : سياسة الحكومة تجاه الشعائر الدينية في العراق ١٩٦٨-١٩٧٧ .

١. العداء المبكر من حزب البعث للشعائر الحسينية .

ضيق حزب البعث (المحظور) (١) الخناق على التيار الإسلامي في العراق منذ تسنمه الحكم عقب انقلاب السابع عشر من تموز ١٩٦٨، إذ قام بحظر الأحزاب والتجمعات الاسلامية، فضلاً عن محاولة تحجيم المرجعية الدينية والحوزة العلمية في النجف الاشرف وكربلاء المقدسة من خلال عمليات التهجير التي طالت العديد من طلبتها، وعلى الرغم من اظهار حكومة حزب البعث احترامها للشعائر الحسينية (٢) في

(١) (حزب البعث (المحظور) : تأسس حزب البعث في عام ١٩٤٧ في سورية، وهو حزب قومي تأسس على يد ميشيل عفلق و صلاح الدين البيطار، وفتح له فروع عدة في الدول العربية ومنها العراق وفي اواخر الاربعينات استطاع الحزب أن يجد له في العراق بعض المؤيدين، واخذ يمارس نشاطه السياسي بشكل سري لغاية ٨ شباط ١٩٦٣ حيث استطاع السيطرة على حكم العراق ولأول مرة ، لكن سرعان ما دب الخلاف بينه وبين عبد السلام عارف رئيس الجمهورية آنذاك وانتهى به الحال إلى التشرذم والانشقاق بين صفوفه لينقسم على نفسه على جناحين الجناح الاول (اليساري) وهو الذي يوالي حزب البعث في سورية وترعّمه فؤاد شاعر مصطفى، والجناح الثاني (اليمني) وهو على خلاف مع حزب البعث في سورية وقد ترعّمه احمد حسن البكر وصادم حسين وظل ذلك الجناح موالياً لميشيل عفلق الذي طرد من سورية إثر الانقلاب الذي نفذته الضباط السوريون اليساريون في حزب البعث السوري في ٢٣ شباط ١٩٦٦، واستطاع حزب البعث (الجناح اليمني) من السيطرة على السلطة في العراق في ١٧ تموز ١٩٦٨ حتى ٩ نيسان ٢٠٠٣ عندما احتلت القوات الامريكية العراق لينتهي بذلك حكم حزب البعث في العراق. ينظر : حنا بطاطو، العراق - الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار، الكتاب الثالث، ترجمة عفيف الرزاز، دار الحياة، القاهرة، ٢٠١١، ص ص ٣١٧ - ٣٣٩ ؛ هادي حسن، دور حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق في الحركة الوطنية منذ تأسيسه حتى عام ١٩٥٨، ط ٢، مطبعة معهد الثقافة العمالية، بغداد، ١٩٨٤ ؛ مجيد خدوري، العراق الجمهوري، مطبعة امير، قم، ١٩٩٧، ص ص ٢٧٧ - ٢٨٦ .

بادئ الامر الا انها في السنوات اللاحقة اصدرت اوامرها القاضية بالحد من ممارستها، على الرغم من ان ممارسة تلك الشعائر الدينية قد كفلها الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عن هيئة الامم المتحدة عام ١٩٤٨ (١) والذي اعلنت حكومة حزب البعث ما بعد عام ١٩٦٨ التزامها به ( صحيفة الوقائع العراقية، ١٩٧٠) ويبدو في حقيقة الامر ان حكومة حزب البعث سعت في بادئ الامر الى اظهار احترام شكلي للشعائر الحسينية بهدف كسب التأييد الشعبي، لاسيما في المناطق ذات الغالبية الشيعية، الا ان ذلك الموقف لم يكن سوى خطوة تكتيكية مؤقتة، اذ سرعان ما انكشفت نواياها الحقيقية من خلال فرض قيود مشددة على ممارسة تلك الشعائر، الامر الذي عكس نهجاً مراوفاً اعتمدته السلطة لتعزيز هيمنتها قبل الانتقال الى تطبيق سياستها القمعية بشكل صريح .

- شرعت الحكومة منذ اواخر عام ١٩٧٣ بأصدار توجيهات لاجهزتها الأمنية تقضي بعدم منح التراخيص لأصحاب المواكب الحسينية ووضعت شروطاً صارمة للحصول على إجازة جديدة فضلاً عن منع اصحاب المواكب من استخدام مكبرات الصوت لبث القصائد الحسينية والادعية وحددت ساعة واحدة فقط يومياً لمواكب العزاء والالطم، ولم تكتفِ السلطات بذلك بل كانت تفرض مسارات معينة لانطلاق المواكب، وتحدد توقيت خروجها بدقة في خطوة تهدف الى احكام الرقابة عليها، علاوة على ذلك كانت الحكومة تقوم بتعيين شعراء محددین لإلقاء القصائد والمرثي في المواكب الحسينية بعد مراجعة

(١) نصت المادة الثامنة عشر من الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عام ١٩٤٨ على ان : (( لكل انسان الحق في حرية الفكر والوجدان والدين، ويشمل هذا الحق حريته في الايمان بدين او بأي معتقد يختاره وحرية اظهار دينه او معتقده عن طريق العبادة وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم سواء بمفرده او مع جماعة، وامام المألأ أو على حدة)). ينظر: لين هانت، نشأة حقوق الانسان - لمحة تاريخية، ترجمة فايقه جرجس حنا، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، ٢٠١٣، ص ١٨٥ .

السلطة لتلك القصائد والتأكد من خلوها من اي نقد او تحريض ضد الحكومة (علي صالح عباس الحسناوي، ٢٠١٧)، وتعكس تلك السياسات هواجس النظام البعثي من التعبئة الدينية وخشيته من ان تتحول الشعائر الى منبر للوعي الشعبي والاحتجاج السياسي، لاسيما في ظل تزايد النشاط الديني والاجتماعي للمرجعية الدينية .

بلغت سياسات التصييق التي انتهجتها الحكومة ذروتها، حيث لم تكتفِ بمنع المواكب العزائية، بل امتدت رقابتها الى المجالس الحسينية التي تُقام داخل المنازل، اذ كانت السلطات تستدعي أصحاب تلك المجالس وتخضعهم للاستجواب والاهانة، وحيثاً تقوم باعتقالهم دون مبررات قانونية، وفي خطوة اكثر قسوة شرعت أجهزة الامن باعتقال خطباء المنبر الحسيني وزجهم في السجون حيث تعرضوا لشتى أنواع التعذيب الجسدي والمعنوي، كما لم تسلم فئة رواديد القصائد الحسينية من تلك الإجراءات، اذ كانت السلطات تجبرهم على تضمين قصائدهم مدحاً لحزب البعث والحكومة، وفي حال رفضهم يتعرضون للاعتقال والتصفية الجسدية، وقد تجسد ذلك النهج القمعي في حادثة اغتيال الخطيب المعروف الشيخ عبد الزهرة الكعبي (١) الذي اعتقلته السلطات مع عدد من الخطباء والقراء في مدينة كربلاء المقدسة

(١) الشيخ عبد الزهرة الكعبي (١٩١٤-١٩٧٤): ولد عام ١٩١٤ في كربلاء المقدسة من اسرة نزحت من مدينة المشخاب، تعلم القراءة والكتابة في الكتاتيب على يد الشيخ محمد السراج في الصحن الحسيني الشريف وقد استطاع ان يحفظ القرآن عن ظهر قلب وهو في سن مبكرة، تلقى تعليمه في حوزة كربلاء على يد الشيخ علي الرماحي، درس الفقه واصوله عند الشيخ محمد الخطيب، وقد تتلمذ في المنطق على يد الشيخ جعفر الرشتي وعلم العروض عند الشيخ عبد الحسين الحويزي، واصل طريقه ليصبح خطيباً حسينياً واشتهر بقراءة مقتل الامام الحسين (ع) في يوم العاشر من شهر محرم وكان يقرأه بأسلوب خاص وبنبرة حزينة مما جعله مشهوراً بين الجماهير، فكانت له مجالس حسينية في

عام ١٩٧٤ على خلفية رفضهم مدح الحكومة في المجالس الحسينية قبل ان يتم اغتياله في السادس من حزيران من العام ذاته (صاحب الحكيم . ٢٠٠٩)

اقدمت سلطات حزب البعث في الثالث والعشرين من كانون الثاني ١٩٧٥، الموافق العاشر من شهر محرم الحرام ١٣٩٥ هـ، على منع خروج المواكب الحسينية في النجف الاشرف لأحياء ذكرى استشهاد الامام الحسين عليه السلام وفرضت رقابة مشددة عليها، كما منعت الاهالي والمواكب العزائية من المسير نحو كربلاء المقدسة لأحياء زيارة اربعينية الامام الحسين عليه السلام في محاولة واضحة لتقييد واحدة من ابرز الشعائر الدينية لدى المسلمين، وعلى الرغم من ذلك المنع، آلت الجماهير المؤمنة على نفسها الا ان تواصل المسير سيراً على الاقدام الى كربلاء المقدسة متحدية بذلك اوامر المنع التي فرضتها السلطات على تلك الشعيرة الحسينية (رعد الموسوي . ١٩٨٣)، وقد انطلقت المسيرة بأعداد كبيرة في الخامس من شهر صفر من النجف الاشرف وتحديداً من ساحة الامام علي عليه السلام صوب كربلاء المقدسة مستنكرين اجراءات السلطة الرامية الى محاولة طمس هوية تلك الشعائر، وفي اليوم التالي ردت الحكومة بإرسال مجموعة من عناصر الامن لفرض حصار على مدينة النجف الاشرف ومنع بقية الزائرين من التوجه الى زيارة الامام الحسين عليه السلام، لكن ذلك التصعيد ادى الى اندلاع تظاهرة

مختلف مناطق العراق فضلاً عن بعض دول الخليج العربي والاهواز، اعتقلته السلطات مع عدد من الخطباء والعلماء في عام ١٩٦٩ واطلق سراحه بعد اربعة اشهر، اغتالته الاجهزة الامنية اثناء حضوره مجلس لقراءة الفاتحة إذ دسّ له السم في القهوة، وعند اعتلاءه المنبر في صحن العباس (ع) اغمي عليه وتوفي في طريقه الى المستشفى في ٦ حزيران ١٩٧٤، وشهد تشييعه حضوراً جماهيرياً واسعاً من مختلف مدن العراق . ينظر : محمد علي يوسف الاشيقر، خطيب المنبر الحسيني عبد الزهرة الكعبي على لسان معارفه ومحبيه ١٩١٤ - ١٩٧٤، مطبعة كربلاء، كربلاء، ٢٠١٠ .

جمهورية حاشدة طافت شوارع النجف الاشرف، وقد حاولت السلطات تفريقها باستخدام خراطيم المياه، لكن ارادة الجماهير كانت اقوى منهم، حيث تمكن المتظاهرون من الوصول الى الصحن الحيدري الشريف وقاموا بتحطيم صور رئيس الجمهورية احمد حسن البكر (١) ونائبه صدام حسين (٢) المعلقة عند مدخل الصحن

(١) احمد حسن البكر (١٩١٤-١٩٨٢): ولد في تكريت عام ١٩١٤، دخل دار المعلمين وتخرج فيها معلماً في عام ١٩٣٢، التحق بالكلية العسكرية عام ١٩٣٨ وتدرج في المناصب العسكرية حتى وصل إلى رتبة عقيد عام ١٩٥٨ وصار عضواً في حزب البعث (المحظور) في لجنة عسكرية خططت للإطاحة بحكم عبد الكريم قاسم، وفي ٨ شباط ١٩٦٣ صار رئيساً للوزراء وعضو قيادة قطرية في حزب البعث، وبعد انقلاب عبد السلام عارف في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ عين نائباً لرئيس الجمهورية من دون اي صلاحيات، فاستقال من المنصب، وفي عام ١٩٦٤ اعتقل مع مجموعة من البعثيين بسبب تخطيطهم للقيام بانقلاب ضد عبد السلام عارف، واستطاع بعد حوالي اربع سنوات المشاركة في انقلاب ١٩٦٨ على حكم عبد الرحمن عارف، وبعد الانقلاب تولى منصب رئاسة الجمهورية واستمر بالحكم لغاية ١٦ تموز ١٩٧٩، إذ أطاح به صدام حسين حين أجبره على الاستقالة بعد أن تمت تصفية عائلته، توفي في عام ١٩٨٢. ينظر: طالب الحسن، حكومة القرية، ج١، دار اور للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٢، ص ١٩٢؛ حسن السعيد، نواطير الغرب - صفحات من ملف علاقة اللعبة الدولية مع البعث العراقي ١٩٤٨ - ١٩٦٨، ط٢، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٥، ص ص ٦٩٦ - ٦٩٧.

(٢) صدام حسين (١٩٣٧ - ٢٠٠٦): ولد عام ١٩٣٧ بقرية العوجة في تكريت، نشأ يتيمًا في بيت زوج امه الذي اساء معاملته، بدأ دراسته الثانوية في بغداد بحدود عام ١٩٥٥، أنضم في نهاية الخمسينيات لحزب البعث، اشترك في محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم في ٧ تشرين الاول ١٩٥٩ وحكم عليه بالإعدام غيابياً وهرب الى سورية ثم الى القاهرة التي استطاع فيها ان يكمل دراسته الثانوية، وبعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ عاد الى بغداد والتحق بكلية الحقوق الا أنه لم يكمل فيها دراسته، اصبح نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة، ثم نائباً لرئيس الجمهورية احمد حسن البكر، ثم رئيساً للجمهورية في ١٧ تموز

الشريف في رمزية واضحة لرفضهم رموز السلطة، وقد اعقب ذلك اشتباكات عنيفة بين المتظاهرين و عناصر الامن، ما ادخل المدينة في حالة من التوتر والقلق نتيجة الأسلوب القمعي الذي تعاملت به الحكومة مع المتظاهرين (ناصر حسين الأسدي . د.ت.)، وبذلك برز العداء المتأصل لدى النظام البعثي تجاه الشعائر الحسينية اذ كان ينظر اليها كأداة محتملة للتعبئة الجماهيرية والتنظيم الشعبي خارج اطار الدولة، الامر الذي دفعه الى محاصرة تلك الشعائر بكل الوسائل، الا ان ذلك القمع السلطوي قابله إصرار شعبي لافت على ممارسة تلك الشعائر في تعبير عن قوة الارتباط الروحي والوجداني بشعيرة زيارة الأربعين، وهو ما يعكس نمو وعي جماهيري مقاوم يرى في احياء الشعائر الحسينية وسيلة للدفاع عن الهوية الدينية ورفضاً للقمع السياسي لتتحول تلك الشعيرة الدينية الى موقف سياسي جماعي يعكس حجم الاحتقان المتراكم بين السلطة والمجتمع .

او عزت الحكومة في السنة التالية الى الاجهزة الامنية بمنع خروج مواكب العزاء الحسيني والمسيرات الراجلة المتجهة نحو كربلاء المقدسة لاحياء زيارة الاربعين، وعلى الرغم من ذلك القرار القمعي، خرجت جماهير مدينة النجف الاشرف بمسيرة حاشدة يوم الخامس عشر من صفر ١٣٩٦ هـ، الموافق الخامس عشر من كانون الثاني ١٩٧٦، متجهة سيراً على الاقدام نحو كربلاء المقدسة لأحياء ذكرى اربعينية الامام الحسين (ع)، وبينما كانت المسيرة سلمية في جوهرها اصطدمت بقبضة الامن البعثي،

١٩٧٩، واستمر في المنصب حتى سقوط نظامه على يد القوات الامريكية في ٩ نيسان ٢٠٠٣، اعدم عام ٢٠٠٦ . ينظر : اندرو كوكبورن باتريك كوكبورن، صدام الخارج من تحت الرماد - ولادة صدام حسين من جديد، ترجمة علي عباس، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ص ١٢٦ - ١٤٥ ؛ حازم صاغية، بعث العراق : سلطة صدام قياماً وحطاماً، دار الساقى، بيروت، ٢٠٠٣، ص ص ٤٠ - ٤٧ .

مما أدى الى اندلاع موجهاً عنيفة واعتقالات واسعة في صفوف الزائرين، ورغم تلك الاحداث اصر المشاركون على مواصلة المسير وتمكنوا من الوصول الى كربلاء المقدسة بعد ثلاثة أيام، في مشهد يجسد الإصرار الشعبي على تحدي سلطة القمع (علي المؤمن ٢٠٠٤)، وفي تلك الاثناء قام مدير امن مدينة النجف الاشرف ومحافظة جاسم الركابي بجولة في المدينة وعلى الطرق التي يسلكها الزوار، حيث عملت أجهزة الامن، وبناءً على توجيهات السلطات الاعلى يقومون، برمي الاطعمة التي تعدها المواكب الحسينية في التراب بهدف تلويثها ومنع توزيعها على الزائرين، كما قامت أجهزة الامن بتوجيه الاهانات اللفظية والتهديدات بحق الزوار وأصحاب المواكب في محاولة لترويعهم وثنيهم عن مواصلة الشعيرة (محمد محمد الحيدري. ٢٠١٤)، وبذلك ساهمت تلك الممارسات القمعية المتكررة في تهيئة الأرضية لانفجار اكبر تمثل لاحقاً في انتفاضة صفر في شباط ١٩٧٧ التي جاءت نتيجة لتراكم الاحتقان الشعبي وازدياد الشعور العام بالظلم والاضطهاد.

## ٢. اندلاع انتفاضة صفر ١٩٧٧ وكسر حاجز الخوف لدى العراقيين .

اصدرت سلطات حزب البعث في اوائل شباط ١٩٧٧ ( صفر ١٣٩٧ ) قراراً يقضي بمنع خروج المسيرات الراجلة من مدينة النجف الاشرف، بوصفها مركزاً لتجمع الزائرين القادمين من المناطق الوسطى والجنوبية للانطلاق صوب مدينة كربلاء المقدسة لأحياء ذكرى اربعينية الامام الحسين عليه السلام، وقد اثار ذلك القرار استياءً واسعاً بين الأهالي، اذ اعتبروه تعدياً على شعائرهم الدينية ورفضوه بشهادة مُصرين على مواصلة أداء شعائرهم وفي مقدمتها شعيرة المشي الى كربلاء المقدسة (مؤسسة تراث الشهيد الحكيم ٢٠٠٧)، وقد شكل ذلك التحدي العلني نقطة الانطلاق لاندلاع انتفاضة شعبية، حيث رأى الناس في تلك الشعائر امتداداً لهويتهم الدينية

ووسيلة سلمية للتعبير عن رفضهم للظلم والاضطهاد الذين كانوا يعانونه تحت حكم النظام البعثي (Tripp, C. (2013)، ويتضح من ذلك ان قرار منع المسيرات الدينية لم يكن مجرد اجراء امني تنظيمي، بل عكس رغبة السلطة البعثية في تقويض الرموز والشعائر الدينية التي تعزز من وحدة وتماسك المجتمع العراقي لاسيما في مناسبات ذات طابع احتجاجي غير مباشر كالزيارة الاربعينية، اذ ان الإصرار الجماهيري على ممارسة تلك الطقوس رغم المنع يكشف عن عمق الارتباط بين الشعائر الدينية والهوية الثقافية والسياسية للمجتمع، كما يبرز الحدث كيف يمكن للسلطة حينما تصطدم بالمعتقدات والرموز العميقة للناس ان تولد ردود فعل جماعية تتحول الى حراك احتجاجي، اذ لم يكن ذلك الرفض نتيجة لرد فعل ديني، بل تعبير عن الرفض السياسي والاجتماعي لسياسات التهميش والقمع التي مارستها السلطة.

عقد محافظ النجف جاسم الركابي في الثالث من شباط ١٩٧٧ اجتماعاً في قاعة الاجتماعات القريبة من منظمة حزب البعث في النجف الاشرف، وذلك في اعقاب التوتر الذي ساد المدينة نتيجة رفض قرار منع خروج المسيرات (علي المؤمن ٢٠٠٤)، وقد دعا الركابي الى الاجتماع وجهاء المدينة ورؤساء المواكب الحسينية، وكان ابرز ما جرى خلال اللقاء ابلاغ الحاضرين بقرار السلطة القاضي بمنع خروج المواكب العزائية والمسيرات الراجلة الى كربلاء المقدسة في ذلك العام، الامر الذي رفضه الحاضرون بشدة، فكان ذلك بمثابة التحدي العلني لقرار السلطة (علي صالح عباس الحسناوي. ٢٠١٧)، ويعكس ذلك الاجتماع محاولة من السلطات البعثية لاحتواء الغضب الشعبي المتنامي من خلال استدعاء الشخصيات المؤثرة في المجتمع النجفي كوجهاء المدينة ورؤساء المواكب في محاولة لرفض القرار عبر قنوات غير رسمية في الظاهر، لكنها محكومة بسياسة الهيمنة والردع، الا ان ما حدث فعلياً هو ان اللقاء

تحول الى منصة للاعتراض الجماعي العلني، اذ عبر الحاضرون عن رفضهم الصريح للقرار مما يظهر ان هناك فجوة كبيرة بين توجهات السلطة وتطلعات الشارع، فضلاً عن ذلك يكشف لنا ذلك الموقف عن عمق الارتباط العاطفي والديني لدى الأهالي بممارسة شعائرهم، حيث لا تُفهم تلك الشعائر كطقوس دينية فحسب، بل كوسيلة للتعبير عن الذات والهوية في وجه التسلط السياسي .

اثار التحدي الشعبي لقرار المنع قلقاً شديداً لدى سلطات حزب البعث مما قد تقول اليه الامور لاسيما بعد توزيع منشورات مكتوبة بخط اليد تدعو الناس الى احياء ذكرى اربعينية الامام الحسين عليه السلام من خلال المشاركة في المسيرة الراجلة الى مرقد الشريف في كربلاء المقدسة، وقد تم إصاق بعض تلك المنشورات على جدران الصحن الحيدري الشريف و السوق الكبير (فالح عبد الجبار. ٢٠١٠)، وكان من بين ما كُتب عليها : « يا شباب النجف تهبأوا لزيارة الامام الحسين عليه السلام مشياً على الاقدام »، وبجانب تلك المنشورات جرى التبليغ بموعد خروج المسيرة شفهيّاً عن طريق بعض الشباب الناشطين في تنظيم تلك المناسبات، حيث اضطلعوا بدورٍ فاعل في قيادة المسيرة نحو كربلاء المقدسة وتحفيز الناس على الانخراط فيها، وبالفعل تحولت مسيرة العزاء الحسينية من كونها شعيرة دينية الى شكل من اشكال التظاهر الجماهيري المفتوح تحدث به الجموع إرادة السلطة البعثية، لاسيما بعدما حاولت أجهزة الامن التدخل لمنعها وتفريق المشاركين بالقوة (مجموعة باحثين. ٢٠١١).

استمرت الحشود الجماهيرية في التقدم نحو كربلاء المقدسة مروراً بمنطقة خان النص حيث كانت اعداد المشاركين في ازدياد مستمر كلما تقدمت المسيرة، اذ اشارت التقديرات ان عدد المشاركين بلغ ما بين ٢٠٠ الى ٢٥٠ الف شخص ( المؤمن، علي.

(٢٠٠٤)، ووصلت المسيرة الى خان النص مساء يوم السادس من شباط ١٩٧٧ الموافق السادس عشر من صفر ١٣٩٧ هـ حيث تمكن المشاركون من فرض سيطرتهم الكاملة على المنطقة، وفي ذلك الوقت كانت سلطات النظام قد كثفت إجراءات المراقبة على المسيرة وكانت تخطط لتنفيذ هجوم مباغت، غير ان قادة المسيرة كانوا في حالة من التأهب الشديد واتخذوا تدابير امنية دقيقة للحيلولة دون أي تسلل او استهداف مفاجئ، اذ نصبوا نقاط حراسة عند مدخل الخان و على سطحه، فضلاً عن تسيير دوريات داخلية لتفتيش المشبوهين ومطالبتهم بأبراز هوياتهم الشخصية، واستخدم المشاركون كلمات سر ومصطلحات خاصة للتعرف على بعضهم البعض، كما اتخذت إشارات محددة للتمييز والتحرك ( ناصر حسين الأسدي . (د.ت.))، وقد عكست تلك الأجواء مشهداً نادراً من التضامن الشعبي والتنظيم الذاتي في مواجهة نظام سياسي قمعي من حيث الحجم الجماهيري والقيادة والتنظيم والتهيؤ لمواجهة السلطات القمعية .

مرت ساعات الليل بصعوبة على الزائرين في الخان، وفي صباح اليوم التالي السابع من شباط / ١٨ صفر) ومع انطلاق صوت ( البارزان ) حاول احد عناصر اجهزة الامن التسلل بين المتظاهرين المجتمعين في الخان الا ان امره قد انكشف بسرعة وبدا عليه الارتباك فور ان طلب منه احد المكلفين بالحراسة تعريف نفسه ببطاقته الشخصية فتم إلقاء القبض عليه بعد ان اكتشف الحراس انه يحمل قائمة تضم اسماء بعض المشاركين في المسيرة وارقام مركبات كانت تقوم بإمداد مسيرة المتفضين بالمواد الغذائية والمياه، وأثارت تلك الحادثة غضب الجماهير فأطلقت تظاهرة حاشدة من داخل خان النص جابت ارجاء ناحية الحيدرية ونددت بالحكومة وأجهزتها القمعية، وكان من بين الهتافات السياسية الجريئة التي ردها المتظاهرون : « يجاسم كله للبكر الحسين ما ينسي » و « يجاسم كله للبكر تره حسين منعوفه »،

وكذلك « يا صدام شيل ايدك شعب النجف مايريدك » و « هلله هلله حسين وينه بالسلاح مطوقينه »، وقد عبرت تلك الهتافات عن الرفض الشعبي العارم للتدخل الأمني وعن تمسك الجماهير بالشعائر الدينية كرمز لهويتهم ومقاومتهم (علي صالح عباس الحسناوي. (٢٠١٧).

بدأت التظاهرة تأخذ منحى مختلفاً بعدما اطلقت قوات الشرطة النار على المشاركين مما أدى الى اندلاع اشتباك وسقوط اربعة شهداء من المتظاهرين احدهم صبي صغير في العمر، فتحولت تلك المسيرة الى انتفاضة شعبية غاضبة رُفِع خلالها ثوب ذلك الصبي وهو ملطخ بدمه وسط الجموع مع الهتاف بـ « بالتاريخ سجلها النجف ثورة حسينية شرطة النجف شرطة جبانة»، وكذلك « شلون ترضه يا علي بالرشاش يرمونه - قدم النجف اربع فدائيه يجاسم كله للبكر كل اصبع بمية »، وقد اُرعبت تلك الشعارات السلطات لما حملته من صراحة في التحدي وجرأة في التعبير عن الغضب الشعبي (علي صالح عباس الحسناوي. ١٧، ١٣٣٢٠١٧)، وفي خضم تلك الاحداث بقيت راية المسيرة التي كتب عليها «يد الله فوق أيديهم» رمزاً للوحدة والعزم مما زاد من حماسة المشاركين وأعطى للمسيرة روحاً ثورية موحدة (أرشيف قناة النجف الاشرف الفضائية، يوتيوب (٢٠١٣).

وصلت انباء الاشتباكات وسقوط الشهداء الى مدينة النجف الاشرف، فتفجر الغضب في صدور الاهالي، فأطلقت مظاهرة نسوية غاضبة اتجهت نحو مبنى المحافظة وهي تهتف بشعارات مناوئة للحكومة، وسرعان ما التحق بها الرجال مهددين بالخروج في احتجاج اعنف اذا لم يفتح الطريق امامهم للالتحاق بالمسيرة في خان النص، وامام ذلك الضغط الجماهيري اضطرت السلطات الى السماح لهم

بالتوجه نحو خان النص ( مؤسسة تراث الشهيد الحكيم . (٢٠٠٧)، وبذلك يمكن القول ان الحدث الذي بدأ بشعيرة دينية تحول الى انتفاضة شعبية مكتملة الأركان، وتظهر تلك المرحلة بوضوح ان الحشود الشعبية تمكنت من كسر حاجز الخوف والخروج الى المواجهة المباشرة في اعلان صريح بأن الشارع العراقي لم يعد ساكناً وان الدين عندما يقترن بالكرامة والدم يتحول الى قوة احتجاجية جبارة يصعب اسكاتها .

اثارت الاشتباكات العنيفة في خان النص قلقاً شديداً داخل أروقة الحكومة، اذ شعرت بتهديد حقيقي من تصاعد زخم الانتفاضة، اذ مثلت تحدياً كبيراً ومشهوداً لنظام حزب البعث ( صبحي ناظم توفيق . ٢٠٢٠، ١ يوليو).، وفي محاولة لاحتواء الغضب الشعبي والحفاظ على هيبتها قررت السلطات التراجع عن قرارها السابق القاضي بمنع مسيرة الزائرين مشياً على الاقدام الى كربلاء المقدسة، وأعلنت السماح بها رسمياً وقد سعت الحكومة من خلال ذلك التراجع الى تحقيق مكاسب مزدوجة ؛ فاذا نجحت في إيقاف المسيرة لاحقاً تكون قد حققت هدفها، وان لم تتمكن فهي تحتفظ بإمكانية الادعاء بأنها كانت تراقب المسيرة عن كثب وسمحت بها من باب السيطرة لا العجز ( مؤسسة تراث الشهيد الحكيم . (٢٠٠٧، الى جانب ذلك أقدمت السلطات على اعتقال المرجع الديني السيد محمد باقر الصدر (قدس سره) ووجهت اليه اتهاماً مباشراً بالوقوف خلف تنظيم الانتفاضة، الا ان ذلك الاعتقال لم يدم طويلاً، اذ اضطرت الحكومة الى اطلاق سراحه في اليوم نفسه خشة تفجر الموقف اكثر بسبب مكانته الدينية والشعبية (١) .

(١) تحدث السيد محمد باقر الصدر بكلام شديد اللهجة مع مدير الامن العامة فاضل البراك عن سبب خشية الحكومة من هذه الشعائر الحسينية السلمية الامر الذي ادى الى تعرضه لتعذيب شديد . ينظر : صادق جعفر الروازق، المشروع السياسي للحوزة العلمية في العراق في مواجهة الاستكبار - عرض

أعلنت الحكومة حالة الإنذار القصوى في صفوف القوات المسلحة، وأصدرت أوامرها الصارمة بضرورة قمع الانتفاضة دون تهاون أو رحمة، وقد رُوج ضمن الأوساط العسكرية بأن ما يجري في مدينة النجف الأشرف يُعد تمرداً واسع النطاق يستهدف اسقاط النظام البعثي القائم في العراق وأن العناصر المتمردة تحظى بدعم الحكومة السورية، إذ اشارت احدى وثائق مديريةية الامن العامة ان السلطات الحكومية استطاعت القبض على شخص كان ينوي تفجير عبوة ناسفة في صحن الامام الحسين (عليه السلام)، لكن في حقيقة الامر ان حكومة حزب البعث ارادت ان توهم الرأي العام بأن احداث خان النص لاتعدوا سوى مؤامرة خارجية يراد منها اشعال فتنة داخلية (و.و.د. ١٩٧٧، ١٤ فبراير)، وفي سياق تلك الأحداث بدأت حملة اعتقالات عشوائية واسعة النطاق طالت أعداداً كبيرة من الزائرين، حيث أُفيد بأن ما يقرب من ثلاثين ألف شخص قد تم احتجازهم وجرى توزيعهم على سجون المدن المجاورة مثل النجف والكوفة والحلة و كربلاء، وفي الوقت ذاته تمكن عدد من الأشخاص من الإفلات من حملات الاعتقال فتوجهوا عبر بساتين النخيل في محاولة للفرار نحو مدينة كربلاء، وعند بلوغهم حرم الإمام الحسين (عليه السلام)، أُلقي القبض على بعضهم هناك في حين تم توقيف آخرين في الشوارع والأزقة الداخلية لمدينة كربلاء المقدسة (رحيم عبد الحسين عباس د.ت)، ومن الجدير بالذكر ان الانتفاضة حظيت بدعم مادي واسع من مختلف شرائح المجتمع، اذ سارع العديد من المواطنين الى تقديم الغذاء والماء للمشاركين على الرغم من القيود والإجراءات الامنية المشددة، وقد أدى ذلك الى تعرض عدد كبير من هؤلاء المتضامنين للاعتقال تحت ذريعة مشاركتهم في الانتفاضة او تقديم الدعم اللوجستي والمعنوي لها (علي صالح عباس الحسناوي. ٢٠١٧)، ويبرز ذلك اتساع قاعدة التأييد الشعبي للانتفاضة والتي

عبرت عن حالة من التلاحم المجتمعي مقابل حالة من التصلب السياسي مما يعكس تعقيد العلاقة بين السلطة والشعب في ظل أزمات كبرى كالانتفاضات .

ثانياً : اثر انتفاضة صفر ١٩٧٧ على النظام السياسي .

١ . لانقسام الداخلي في حزب البعث حول مصير المنتفضين .

اصدر مجلس قيادة الثورة في الثالث عشر والرابع عشر من شباط ١٩٧٧ القرارين المرقمين (١٦٦) و (١٧٣)، والذين تم بموجبهما تشكيل هيئة تحقيقية خاصة اطلق عليها «الهيئة التحقيقية الخاصة في سجن رقم واحد» ومقرها في معسكر الرشيد ببغداد، وقد كُلفت هذه الهيئة بالتحقيق في احداث انتفاضة صفر والتي وصفتها احدي وثائق الهيئة بـ «احداث الشغب في محافظتي النجف و كربلاء» (علي صالح عباس الحساوي، ص ١٣٨، ٢٠١٧)، ومن خلال ما تقدم نرى ان حكومة حزب البعث قد اولت أهمية سياسية وامنية بالغة للانتفاضة، فأنشأت هيئة تحقيقية خاصة مما يظهر رغبتها في السيطرة الكاملة على الاحداث وتوثيقها وفق رؤيتها .

كشفت التحقيقات عن مشاركة عدد غير قليل من العسكريين وبعض البعثيين الذين تتراوح درجاتهم الحزبية ما بين المؤيد والمرشح للعضوية في الانتفاضة، إذ تم اعتقال بعضهم، مما يدل على عدم ايمان كثير من المتتمين الى حزب البعث بهادئ الحزب وتوجهاته، واثار ذلك قلق القيادات الحكومية وشكوكها في ولاء القوة العسكرية المكلفة بحراسة (سجن رقم واحد) ونتيجة ذلك تم ارسال رتل من اللواء المدرع العاشر المعروف بولائه المطلق للنظام وذلك لتولي مهمة تعزيز الحراسة على السجن (رحيم عبد الحسين عباس)، وتجدر الاشارة الى ان العديد افراد الجيش العراقي اظهروا تعاطفاً كبيراً مع المتظاهرين (Charles Tripp , n.d)، لاسيما بعدما

انكشف لهم زيف ادعاءات الحكومة، وما هؤلاء الا زائرين جاءوا لأحياء زيارة اربعينية الامام الحسين عليه السلام، فعند تفتيشهم قسماً من الزائرين لم يجدوا عندهم سوى بعض الطعام على عكس ما ادعته السلطات بأنهم متمردين مدعومين من دول اجنبية، وذلك ما جعل كثير من الضباط والجنود لا يأخذون بجدية الاوامر الصادرة اليهم والقاضية بمعاملة المنتفضين بقسوة، بل على عكس ذلك فقد كانوا يسمحون للمنتفضين بالهروب عند اعتقالهم، فضلاً عن غض النظر عن هروب بعض المعتقلين الذين يتم نقلهم عن طريق سيارات الجيش، إذ كان سواق تلك السيارات يسمحون للمعتقلين بالنزول قبل وصولهم الى المعتقلات، كما شوهد اشترك بعض العسكريين بالمسيرة بزيمهم الرسمي الى جانب الزائرين) رعد الموسوي. (١٩٨٣).

اصدر مجلس قيادة الثورة قراراً في الثالث والعشرين من شباط ١٩٧٧ قراراً بتشكيل محكمة خاصة لمحاكمة المعتقلين بتهمة المشاركة في الانتفاضة، وقد ضمت المحكمة ثلاثة أعضاء من القيادة القطرية لحزب البعث، وهم عزت مصطفى رئيساً وفليح حسن الجاسم وحسن علي العامري كعضوين، وكان عزت مصطفى يشغل منصب وزير البلديات في حين كان فليح حسن الجاسم يشغل منصب وزير الدولة، وفي اليوم نفسه باشرت المحكمة اعمالها وأصدرت احكامها التي قضت بإعدام ثمانية اشخاص والحكم بالسجن المؤبد على خمسة عشر آخرين) رحيم عبد الحسين عباس (د.د.ت)، ويبدو أن الأحكام الصادرة بحق المنتفضين لم تكن نتاجاً لقرار قضائي مستقل، بل جاءت بأوامر مفروضة من خارج المحكمة ويُرجح بقوة أنها كانت بتوجيه مباشر من صدام حسين نائب رئيس الجمهورية آنذاك .

كان اتخاذ قرار تشكيل محكمة خاصة بعد أن صنف النظام البعثي الحاكم، ولا سيما صدام حسين نائب رئيس الجمهورية آنذاك، ان أحداث (خان النص) ماهي الا محاولة انقلابية تمس أمن الدولة وليس مجرد اضطراب شعبي ذو بعد ديني (كريم وحيد صالح الخفاجي). (٢٠٢١)، ولعل ذلك ما يؤكده تايه عبد الكريم القيادي في حزب البعث في أحد البرامج التلفزيونية، اذ أشار الى ان ذلك التصنيف هو الذي برر أمام القيادة البعثية اللجوء إلى محكمة الثورة بدلاً من المحاكم الأخرى وهو ما يعكس توظيف القضاء كأداة أمنية لضبط الحراك السياسي والمجتمعي، فضلاً عن أن مسار المحاكمات لم يخلوا من تباين داخلي في الرؤية داخل الحزب نفسه، إذ عارض بعض أعضاء المحكمة الأحكام الصادرة بحق المنتفضين، لكن المثير أن اعتراضهم لم يقابل بمراجعة داخلية أو حوار حزبي، بل قوبل بقرارات إقصائية فردية اتخذها صدام حسين لوحده من دون الرجوع إلى المؤتمر القطري وهو الجهة التنظيمية المخولة بمثل تلك القرارات داخل هيكل الحزب، وقد وصف تايه عبد الكريم ذلك الإجراء بأنه «القرار الذي كسر ظهر الحزب» في إشارة إلى تمادي السلطة الفردية على المؤسسات الحزبية (برنامج شهادات خاصة مع د. حميد عبد الله)، ومن جانب آخر بدأ صدام حسين آنذاك يسعى للظهور بمظهر أكثر جدية وحزم، اذ كان يخطط للهيمنة على السلطة باستخدام العنف والإرهاب مع تركيز صنع القرار بيده وحده (فخري قدوري ٢٠٠٦).

وتكشف لنا تلك الواقعة عن لحظة مفصلية في تاريخ حزب البعث حيث بدأ يتآكل الطابع المؤسسي للحزب لصالح النزعة التسلطية المتمركزة في شخص صدام حسين وهو ما عُد مؤشراً مبكراً على تحول الحزب من بنية سياسية جماعية إلى أداة تنفيذية في يد القائد الفرد، وبذلك لم يكن النظام البعثي يواجه مجرد انتفاضة شعبية بل كان يعاني من تصدعات داخلية أخذت تتسع مع تصاعد نفوذ صدام وتراجع دور المؤسسات الحزبية التقليدية .

ابدى اثنان من اعضاء المحكمة الخاصة التي شكلت للنظر في احداث انتفاضة صفر ١٩٧٧، وهما رئيسها عزت مصطفى والعضو فليح حسن الجاسم، عدم رضاهما عن الاحكام التي صدرت بحق المنتفصين معتبرين إياها جائرة ومجحفة (Bengio, O. (1985) وتشير الدلائل الى انهما ربما ابديا هذا الاعتراض حتى قبل انعقاد جلسات المحكمة، وقد ظهر رفضهما جلياً اثناء جلسة النطق بالاحكام، حيث خالفا الأعراف القضائية المعمول بها، اذ لم يتولّ رئيس المحكمة تلاوة الاحكام كما هو معتاد، بل قام بذلك العضو الثالث حسن علي العامري، بينما جلس الرئيس مطأطئ الرأس في مشهد عكس تردده او اعتراضه، اما فليح حسن الجاسم فقد بدا عليه التوتر والانزعاج وكان يعبث بشعره وينظر الى احد الجدران في إشارة الى رفضه الضمني لما يجري (رعد الموسوي. ١٩٨٣)، وقد اثار ذلك السلوك استياء قادة حزب البعث التي رأت فيه تمرداً داخلياً على ارادتها فقرروا اعتقال الاثنيْن بتهمة الاعتراض على قرارات المحكمة، وبعد شهر من احتجازهما اصدر مجلس قيادة الثورة القرار رقم (٣٤٩) في الثالث والعشرين من آذار ١٩٧٧ بعد اجتماع القيادتان القومية والقطرية للمؤتمر القطري، قرارها القاضي بطردهما من القيادة القطرية للحزب وفصلهما من مناصبهما الرسمية لثبوت تخاذلها عند أداء واجباتهم الحزبية وعجزهما عن الاضطلاع بمسؤوليات القيادة الثورية وعدم ايمانها بمبادئ الثورة وقيمها الاشتراكية على حد تعبيرها (صحيفة الجمهورية، (بغداد)، ١٩٧٧، وقد لحق ذلك اعفاء عزت مصطفى من منصب وزير البلديات وتعيينه طبيياً في قضاء الشرقاط، كما تم اعفاء فليح حسن الجاسم وتعيينه معلماً في مدينة تكريت، وبعد فترة وجيزة تم اغتيال فليح حسن الجاسم على يد الأجهزة الأمنية السرية عام ١٩٨٢، كما حاولت السلطات البعثية اغتيال عزت مصطفى الا ان عملية الاغتيال لم تنجح (العاني، ٢٠١٥)، ويبدو أن

اختيار عزت مصطفى لرئاسة المحكمة لم يكن اختياراً عشوائياً، إذ كان معروفاً بعدم تورطه في أعمال القتل والتصفيات، خلافاً لمعظم أعضاء مجلس قيادة الثورة وكوادر حزب البعث، ومن خلال ذلك التعيين أراد صدام حسين إحراجه أو ربما التخلص منه فاقترح على مجلس قيادة الثورة تعيينه في ذلك المنصب (الحسيني، ٢٠١٥).

مما سبق تكشف الأحداث عن وجود انقسام خفي داخل مؤسسة الحكم وبشكل خاص في صفوف بعض أعضاء حزب البعث الذين أوكلت إليهم مهام قضائية في تلك المحاكمات، فضلاً عن ذلك تعكس لنا تلك الواقعة الطابع الاستبدادي الصارم للنظام البعثي في العراق خلال سبعينيات القرن الماضي حيث لم يكن يُسمح بأي شكل من أشكال الخروج عن الإجماع الحزبي حتى وإن اقتصر على التلميح أو الصمت، إذ كان يُواجه بالقمع الشديد والإقصاء أو التصفية حتى داخل أعلى مستويات السلطة، ويتضح أيضاً أن النظام لم يكن يواجه انتفاضة جماهيرية فحسب بل كان يواجه أيضاً خطر التصدع الداخلي في بنية سلطته ما دفعه إلى التصرف بعنف لا لضبط الشارع فقط بل لضمان الولاء المطلق داخل أجهزته الحزبية والحكومية .

٢. موقف الحزب الشيوعي العراقي وبعض الدول الإسلامية من انتفاضة صفر ١٩٧٧  
كان الحزب الشيوعي العراقي (١) الحليف الشكلي لحزب البعث ضمن

(١) الحزب الشيوعي العراقي : تأسس الحزب الشيوعي العراقي نتيجة لاندماج الخلايا الماركسية في بغداد والبصرة والناصرية في تنظيم واحد مشترك في ٣١ آذار ١٩٣٤ على يد كل من عاصم فليح و قاسم حسن و مهدي هاشم وآخرين، وقد ابتدأ الحزب عمله السري تحت مسمى ( جمعية مكافحة الاستعمار والاستثمار ) وبعد مدة غُيِّرَ اسمه إلى ( الحزب الشيوعي العراقي ) وقد قدم نفسه على انه حزب الطبقة العاملة، و اتخذ من المبادئ الماركسية اللينينية اساساً نظرياً له، وقد مارس دوراً بارزاً في الساحة السياسية العراقية، إذ كان له مواقفه الخاصة من الاحداث السياسية وقد تعرض الحزب

اطار (الجبهة الوطنية والقومية التقدمية) قد اعلن تأييده للإجراءات التي اتخذتها الحكومة البعثية تجاه المشاركين في انتفاضة صفر ١٩٧٧، إذ وصف تلك الانتفاضة بأنها « نشاطاً رجعياً تآمرياً » ضد الحكومة (منشورات صحيفة طريق الشعب، ١٩٧٧)، كما اصدر المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي توجيهاً داخلياً الى جميع منظمات الحزب وصف فيها المشاركين في الانتفاضة باستغلال المشاعر الدينية والطائفية والقيام بأعمال استفزازية معادية للسلطة، وان تلك النشاطات هي من صنع « الدوائر الاستعمارية والرجعية الحاكمة » (الخرسان، ٢٠٠١) غير ان ذلك الموقف الرسمي لم يكن محل اجماع داخل الحزب، بل عبر عن رأي قيادته فقط، إذ ذكر عدنان عباس عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي في مذكراته بهذا الصدد ان تنظيمات الحزب الشيوعي في منطقة الفرات الاوسط لم تكن راضيةً عن تصريحات سكرتارية اللجنة المركزية ورفضت توصيف الانتفاضة كمؤامرة، كما اعترضت على دعم الحزب الشيوعي العراقي لإجراءات القمع التي مارستها السلطة ضد المنتفضين (عدنان عباس، ٢٠١٦)، وفي السياق نفسه ذكر احد القيادات الشيوعية وهو صاحب جليل الحكيم ان موقف الحزب بدا مهادناً للسلطة، وهو ما اثار استغراب وتساؤلات بعض الكوادر الحزبية التي لم تجد تفسيراً مقنعاً لدعم القيادة للإجراءات القمعية (لقيسي، س.أ.أ. ٢٠١٩). ومن جانبه اوضح عزيز محمد، سكرتير اللجنة

---

الشيوعي إلى انشقاقات عدة وتصدعات كان اهمها انشقاق ايلول ١٩٦٧ الذي شق الحزب الشيوعي إلى جناحين وهما اللجنة المركزية والقيادة المركزية . ينظر : مؤيد شاکر كاظم الطائي، الحزب الشيوعي العراقي ١٩٣٥ - ١٩٤٩ ( دراسة تاريخية )، تموز للطباعة والنشر، دمشق، ٢٠١٣ ؛ سيف عدنان أرحيم القيسي، الحزب الشيوعي العراقي ودوره في الحركة الوطنية العراقية ١٩٤٩ - ١٩٥٨، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص ص ٨-١٨ .

المركزية للحزب الشيوعي العراقي آنذاك، ان تأييد حزبه لتلك الاجراءات القمعية لم يكن نابغاً من قناعة تامة، بل جاء نتيجة لضغوط مباشرة مارسها حزب البعث الذي كان يطالب حلفاءه داخل الجبهة الوطنية والقومية التقدمية بموقف علني يدين الانتفاضة، كما اكد عزيز محمد ان قيادة الحزب لم تكن راضية عن الاجراءات القمعية التي اتخذتها السلطة ضد المنتفضين لكنها لم تتجرأ على اعلان اعراضها بشكل صريح (عزيز محمد، مقابلة شخصية، ٢٠١٦).

ويتضح هنا وجود انقسام جلي بين موقف القيادة العليا للحزب الشيوعي العراقي ومواقف التنظيمات الحزبية المحلية لاسيما في منطقة الفرات الأوسط، حيث لم يكن الخطاب الرسمي يعكس بالضرورة قناعات الكوادر الحزبية، ويُعزى ذلك التباين في جانب منه إلى التعتيم الإعلامي الذي رافق الانتفاضة وقيام السلطة بتصوير المشاركين فيها على أنهم مخربون مما ساهم في تزييف الواقع وإرباك المواقف، وقد أسفر ذلك الوضع عن قلة ثقة بعض القواعد الشعبية بالحزب الشيوعي العراقي وأدى إلى خسارته جزءاً من رصيده السياسي فضلاً عن تعميق حالة الانقسام والاضطراب داخل صفوفه التنظيمية.

اكد وزير النقل مكرم الطالباني خلال اجتماع اللجنة العليا للجبهة الوطنية والقومية التقدمية على ضرورة توخي الحذر في التعامل مع احداث الانتفاضة لكونها متصلة بجانب من العقيدة لدى المسلمين الشيعة، محذراً في الوقت نفسه من مغبة المساس بمشاعرهم الدينية، واستناداً الى علاقته الوثيقة مع رئيس الجمهورية احمد حسن البكر ونائبه صدام حسين، سعى مكرم الطالباني الى التدخل السريع لاحتواء الموقف، حيث تلقى وعوداً منها بعدم تنفيذ احكام الاعدام، غير ان تلك الوعود لم تُنفذ بالكامل؛ اذ تم تخفيض عدد المحكومين بالاعدام من ٤٥ الى ١٠ فقط، الامر الذي اثار استياء مكرم الطالباني الربيعي، ٢٠١٥، ص. ١٦٩-١٧٠)

ومن خلال تتبع موقف الحزب الشيوعي العراقي من انتفاضة صفر ١٩٧٧، يتبين بوضوح محدودية تأثيره الحقيقي داخل إطار الجبهة الوطنية والقومية التقدمية التي شكلها حزب البعث لتأطير المعارضة السياسية ضمن مشروع شكلي للوحدة الوطنية، فعلى الرغم من ان الحزب الشيوعي العراقي أحد أبرز الأطراف المكونة للجبهة، إلا أن مواقفه ظلت خاضعة بشكل شبه كلي لإرادة القيادة البعثية مما جعله أقرب إلى تابع سياسي منه إلى شريك فعلي في صنع القرار، كما تُظهر تلك الحالة اختلال موازين القوى داخل الجبهة حيث احتكر حزب البعث السلطة الفعلية ومارس ضغوطاً مباشرة لإجبار حلفائه على تبني مواقفه، حتى وإن تعارضت مع مبادئهم أو قواعدهم الشعبية، وهو ما ظهر جلياً في موقف الحزب الشيوعي من الانتفاضة، حيث لم يكن له القدرة على الاعتراض العلني أو حتى تبني موقف مستقل، خشية من تداعيات سياسية وأمنية محتملة، فضلاً عن ذلك يبرز من خلال ذلك الموقف تصاعد النزعة الاستبدادية لدى حزب البعث خلال تلك المرحلة، إذ لم يكتفِ بإقصاء المعارضين من خارج الجبهة، بل عمل على تحجيم وتهميش الأصوات المختلفة حتى من داخل التحالفات الشكلية التي أنشأها، وفرض عليها اصطفاً سياسياً صارماً يتنافى مع مبدأ التعددية الذي كانت الجبهة تُسوق على أساسه، ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل عمد حزب البعث إلى إبعاد وتصفية الشيوعيين في الجيش العراقي والمناصب الحكومية. (باقر إبراهيم، ٢٠٠٢).

مارست حكومة حزب البعث في اعقاب انتفاضة صفر ١٩٧٧ سياسة تعميم اعلامي مشددة متعمدة إخفاء تفاصيل ما جرى وتقديم سردية رسمية منافية للوقائع، بهدف منع انتشار اخبار الانتفاضة وما تبعها من قمع دموي الى خارج حدود العراق، لاسيما الى الدول الإسلامية التي كان من شأنها ان تتأثر دينياً وسياسياً

بمثل تلك الاحداث نظراً للطابع الديني والمذهبي للانتفاضة، فعلى الرغم من ذلك التعقيم الا ان أصداء الانتفاضة وصلت الى الخارج، حيث صدرت بيانات ونداءات احتجاج من عدد من الدول والمؤسسات الإسلامية والدولية بما في ذلك لبنان وايران وباكستان والهند وبعض دول الخليج و.و.د، مديرية الأمن العامة، ١٩٧٧)، فضلاً عن منظمات حقوقية اوربية، وقد شجبت تلك البيانات بشدة ممارسات السلطة البعثية واساليبها القمعية في التعامل مع المنتفضين ووصفتها بأنها انتهاك صارخ لحقوق الانسان والمبادئ الأساسية للعدالة (المؤمن، ٢٠٠٤).

كان ابرز تلك الادانات ما ورد في تقرير منظمة العفو الدولية ((١)) الذي اكد ان المعتقلين قد تم اعدامهم دون محاكمة قانونية عادلة، بل وتحت وطأة التعذيب، في حين وصفت المنظمة الاتهامات الموجهة اليهم بأنها « غير مقنعة » على حد تعبيرها (Amnesty International, 1979, p. 175)، وقد حاولت الحكومة تبرير افعالها للمنظمة المذكورة، بأن ذلك النوع من المحاكم ضروري للقضاء على الطائفية التي يغذيها اعداء الشعب على حد تعبيرها (هاشم، ٢٠٠٣، ص. ٨٣)، ومن جانب آخر لم تقتصر انتهاكات

(١) منظمة العفو الدولية : هي منظمة انسانية دولية مستقلة وغير حكومية، اسسها المحامي البريطاني (بيتر بنسون) عام ١٩٦١ وتهدف الى تأمين احترام الاعلان العالمي لحقوق الانسان، ومساعدة واطلاق سراح الاشخاص المعتقلين بداعي قناعاتهم الدينية والسياسية والفلسفية او بداعي اصلهم ولونهم، ومتابعة اجراءات القضايا المتعلقة بالمعتقلين السياسيين واصحاب الرأي ومراقبة مدى قانونية الاحكام الصادرة ضدهم، كما تسعى المنظمة الى ايقاف العمل بعقوبة الاعدام وعمليات التعذيب التي يتعرض لها السجناء . تتمتع المنظمة بهيأة استشارية في منظمة الامم المتحدة واليونسكو و مجلس اوروبا و منظمة الدول الامريكية واللجنة الامريكية لحقوق الانسان، وهي تمول بمساهمات خاصة ومقراماتها العامة في لندن . ينظر : احمد سعيقان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٣٦٨ - ٣٦٩ .

السلطة على الاعدامات فقط، بل امتدت لتشمل أي شكل من اشكال الحداد او التعبير عن الحزن، اذ اشارت احدى وثائق مديرية الامن العامة ان السلطات الحكومية منعت إقامة المآتم والمراثي العزائية على أرواح الشهداء وقامت باعتقال كل من حاول زيارة قبورهم، كما فرضت رقابة امنية صارمة على الطرق المؤدية الى تلك المقابر في محاولة لمحاصرة رمزية الشهادة ومنع تحولها الى وقود سياسي او ديني لاي حركة احتجاج مستقبلية (و.و.د، مديرية الأمن العامة، ١٢ أبريل ١٩٧٧، ص. ٢

**ثالثاً : اثر انتفاضة صفر على الزيارة الاربعية ودورها في مسار الانتفاضات العراقية اللاحقة (١٩٧٩-١٩٩١) :**

اصدر وزير الداخلية عزت الدوري في السابع والعشرين من حزيران ١٩٧٧ تقريراً رفعه الى امين سر القطر احمد حسن البكر، تضمن جملة من التوصيات والإجراءات التي تهدف بشكل واضح وممنهج الى تقليص تأثير الشعائر الحسينية والتدرج في تحجيمها وصولاً الى السيطرة عليها وافراغها من محتواها الرمزي والديني، كما تضمن التقرير عدداً من النقاط التي تعكس بوضوح استراتيجية حكومة حزب البعث تجاه الممارسات الدينية الشيعية والتي تم تأطيرها بخطاب يدعي الإصلاح الديني لكن جوهره كان سياسياً وامنياً بامتياز، ومن ابرز ما ورد في التقرير :

١. الاستمرار بتوعية الجماهير بحقيقة توجه الحزب الرامي الى تخليص الدين والمناسبات الدينية المقدسة من الممارسات والتعبيرات الخاطئة التي هي اصلاً طارئة على الدين الاسلامي.

٢. السماح للمواطنين بأقامة مجالس العزاء الحسينية في المحافظات مع المحافظة على محدوديتها دون تقليص عشوائي واتخاذ الاجراءات المناسبة بخصوص الموافقات والتعهدات .

٣. عدم التعرض لظاهرة المشي في الوقت الحاضر والاستمرار بالثقيف على ان عادة المشي من الامور الضارة بالقياس الى المراسيم الحسينية الصحيحة...
٤. العمل مع الممارسين والرواديد والقراء والخطباء وتوجيه قسم منهم الى ان تكون قصائدهم وخطبهم موجهة لخدمة الحزب والثورة وتحذير المسيئين منهم ومساعدة المحتاجين منهم خاصة الذين يمارسون العمل بقصد العيش واعتماد ارزاقهم على المناسبات المذكورة .
٥. السيطرة على دخول الزوار خلال الفترات المذكورة وعدم اعطاء التأشيرات للأجانب بالدخول الى العراق ... كذلك منع العسكريين من التمتع في اجازاتهم وكذلك الموظفين وقد اثبتت الاحداث الماضية ان عدداً كبيراً من الجنود كانوا بين المتظاهرين .
٦. تشريع قانون خاص يقضي بمنع رفع اللافتات السياسية والدينية في الشوارع والطرق والمحلات العامة والخاصة إلا بأذن من امانة العاصمة او البلدية وتقديم الجهة او المنظمة المخالفة الى الجهات المختصة لمحاسبتها كذلك تطبيق تعليمات امانة العاصمة بمنع الكتابات على الجدران ورسم الخطوط والصور الايرانية ومهما كانت انواعها في جميع المناسبات ...
٧. اعادة الازهان الى القرارات السابقة بمنع جمع التبرعات والاعانات لأي جهة كانت الا بعد اخذ موافقة وزارة الداخلية والحصول على كتاب يؤيد ذلك .
٨. تطبيق قانون منع الضوضاء فيما يخص الفواتح واستعمال السماعات واجهزة التسجيل «(و.و.د، ٢٧ يونيو ١٩٧٧)، ومما ورد في التقرير اعلاه نرى جلياً خوف الحكومة من الشعائر الحسينية من خلال محاولة تشديدها و العمل بمختلف الوسائل والاساليب للحد منها وتقليصها من خلال منع

المواكب و المسير على الاقدام ومنع رفع اللافتات والصور الحسينية ومنع التبرعات فضلاً عن تقييد الخطباء والرواديد بما يقرأون، وذلك خوفاً من ان تتحول تلك الشعائر من ممارسات دينية الى أنشطة تحمل ابعاداً رمزية وثقافية ومجتمعية يمكن ان تتحول بسهولة الى حراك احتجاجي او مظاهرة سياسية .

لم تنجح الإجراءات الصارمة التي اتخذتها حكومة حزب البعث في ثني الزائرين عن ممارسة شعائرهم الحسينية وعلى وجه الخصوص شعيرة المشي الى كربلاء المقدسة، ففي العام التالي لاحداث انتفاضة صفر وتحديداً في التاسع والعشرين من كانون الثاني ١٩٧٨ انطلقت الجماهير الحسينية كعادتها لاحياء ذكرى اربعينية الامام الحسين (عليه السلام) (الحيدري، ٢٠١٤، ؛ الجزائري، ٢٠١٧، وعلى الرغم من التشديدات الحكومية ومحاولات التضييق المستمرة على حركة الزائرين، الا ان اجهزة السلطة لم تستطع منع الاعداد الكبيرة للزائرين في ذلك العام، إذ اشارت احدى وثائق وزارة الداخلية الى ذلك بما نصه : « لوحظ توافد الزوار على المحافظة بشكل طبيعي ومستمر حيث وصل قسم منهم سيراً على الاقدام وقد اكتضت المحافظة بالزوار » (و.و.د، وزارة الداخلية/المخابرات السرية والسياسية، ١٣ فبراير ١٩٧٨)، كما شهدت المناسبة مشاركة واسعة من مواكب العزاء القادمة من مختلف المحافظات العراقية والتي اقتصرت على الشعارات والقصائد الحسينية، وذلك في مشهد يعكس تمسك الشعب بموروثه الديني وتحديه للإجراءات القمعية التي فرضتها حكومة حزب البعث (المصدر نفسه، ١٩٧٨)

شكلت انتفاضة صفر عام ١٩٧٧ محطة مفصلية في مسار المعارضة الشعبية لنظام حزب البعث في العراق، إذ أسهمت في كسر حاجز الصمت والخوف الذي كان يخيم على الشارع العراقي بفعل القمع السياسي والاستبداد الأمني، فعلى الرغم

من القمع الدموي الذي جوبهت به تلك الانتفاضة إلا أنها أفرزت تحولات عميقة في الوعي الشعبي وفتحت الطريق أمام تحركات جماهيرية لاحقة، ففي السابع والعشرين من كانون الاول ١٩٧٩ وفي ذكرى وفاة النبي محمد ﷺ حدثت اعتقالات بين صفوف الزائرين نتيجة لرفضهم توجيهات السلطات الحكومية بمنع اقامة المسيرات الراجلة و المواكب الحسينية وترديد الاهازيج الحسينية (و.و.د، محافظة النجف/ الإدارة العامة، ١ فبراير ١٩٧٩)، وفي العام نفسه اندلعت انتفاضة رجب عقب اعتقال المرجع الديني البارز السيد محمد باقر الصدر الذي كان يُعد رمزاً دينياً وفكرياً كبيراً لدى الجماهير فهبت جموع من مختلف المدن العراقية، لا سيما في النجف الاشرف والكوفة المقدسة والبصرة، مطالبة بإطلاق سراحه ما شكل امتداداً مباشراً للحراك الذي بدأ في انتفاضة صفر ١٩٧٧ ((الأسدي، المصدر الساب، وقد بلغت تلك التراكمات ذروتها بعد أكثر من عقد في أعقاب حرب الخليج الثانية حينما اندلعت الانتفاضة الشعبانية في عام ١٩٩١ وهي واحدة من أوسع الانتفاضات الشعبية التي شهدها العراق حيث شملت معظم محافظات الجنوب والوسط وجاءت كرد فعل مباشر على سنوات القمع والحروب والمآسي التي خلفها النظام الأسدي، المصدر السابق، ومهما يكن من امر يمكن القول إن تلك الانتفاضات بدءاً من انتفاضة صفر، مروراً بانتفاضة رجب، وصولاً إلى الانتفاضة الشعبانية لم تكن أحداثاً معزولة بل جسدت مساراً تصاعدياً من الرفض الشعبي المتنامي وأكدت أن إرادة الجماهير قادرة على كسر جدار الخوف الذي بناه النظام عبر سنوات من البطش والاستبداد، كما أظهرت بوضوح أن الشعائر الدينية والرموز العقائدية لم تكن مجرد ممارسات تقليدية بل كانت تمثل في كثير من الأحيان نقطة انطلاق للحراك الشعبي والسياسي .

شكلت انتفاضة صفر عام ١٩٧٧ محطة مفصلية في التاريخ السياسي للعراق، وأسفرت عن نتائج وتأثيرات متعددة الأبعاد يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

١. كسر حاجز الخوف والتحول نحو المواجهة المباشرة، إذ كان الخوف يهيمن على الشارع العراقي بفعل سياسات القمع والاستبداد الأمني، مما شجع الجماهير على تحدي حكومة حزب البعث والمطالبة بحقوقها وحرّياتها، إذ تحولت الحشود الشعبية إلى المواجهة المباشرة، معلنة بذلك أن الشارع العراقي لم يعد ساكناً وأن الدين عندما يقترن بالكرامة والدم يتحول إلى قوة احتجاجية يصعب إخمادها.
٢. كشف الوجه الزائف لحزب البعث، إذ أظهرت الانتفاضة زيف الادعاءات الإسلامية لحزب البعث الذي سعى في البداية لكسب دعم الحركة الإسلامية بعد وصوله إلى الحكم عام ١٩٦٨، لكن سرعان ما انكشفت نواياه الحقيقية من خلال فرض قيود مشددة على الشعائر الدينية، مما عكس نهجاً مراوفاً اعتمدته السلطة لتعزيز هيمنتها قبل الانتقال إلى تطبيق سياستها القمعية بشكل صريح.
٣. إحداث انقسامات داخلية في حزب البعث، إذ كشفت الانتفاضة عن وجود تصدعات وانقسامات داخل بنية حزب البعث نفسه، حيث ظهرت خلافات بين أعضائه حول كيفية التعامل مع المنتفضين وقد تجلّى ذلك في اعتراض رئيس وأحد أعضاء المحكمة الخاصة التي شكلت لمحاكمة المعتقلين على الأحكام الصادرة بحق المنتفضين، مما أدى إلى إقصائهم وفصلهم من مناصبهم الحزبية والرسمية، وتعكس تلك الواقعة الطابع الاستبدادي للنظام البعثي، حيث لم يُسمح بأي شكل من أشكال الخروج عن الإجماع الحزبي.

٤. لم تكن انتفاضة صفر حدثاً معزولاً، بل شكلت محطة تأسيسية في مسارات انتفاضات العراقية اللاحقة، مثل انتفاضة رجب عام ١٩٧٩ والانتفاضة الشعبانية عام ١٩٩١، اذ رسخت الانتفاضة الطابع الاحتجاجي لزيارة الأربعين وحولتها إلى فعل جماهيري ديني-سياسي، مما مهد الطريق لتصاعد الرفض الشعبي المتنامي ضد النظام .

٥. ساهمت الانتفاضة بشكل كبير في ترسيخ الطابع الاحتجاجي لزيارة الأربعين وتحويلها من مجرد شعيرة دينية إلى فعل جماهيري على الرغم من الإجراءات الحكومية الصارمة، أصرت الجماهير على ممارسة شعيرة المشي إلى كربلاء المقدسة، مما عكس تمسك الشعب بموروثه الديني وتحديه للإجراءات القمعية .

٦. أظهرت أحداث الانتفاضة وما تلاها من قمع تصاعد النزعة الاستبدادية لدى حزب البعث، حيث لم يكتف بإقصاء المعارضين من خارج الجبهة، بل عمل على تحجيم وتهميش الأصوات المختلفة حتى من داخل التحالفات الشكلية التي أنشأها، وفرض عليها اصطفاً سياسياً صارماً يتنافى مع مبدأ التعددية .

٧. بينت الانتفاضة بوضوح محدودية التأثير الحقيقي للحزب الشيوعي العراقي داخل إطار الجبهة الوطنية والقومية التقدمية، فعلى الرغم من كونه أحد أبرز الأطراف المكونة للجبهة، إلا أن مواقفه ظلت خاضعة بشكل شبه كلي لإرادة القيادة البعثية، مما جعله أقرب إلى تابع سياسي منه إلى شريك فعلي في صنع القرار .

٨. حظيت الانتفاضة بدعم مادي ومعنوي واسع من مختلف شرائح المجتمع على الرغم من القيود الأمنية المشددة، وقد عكس ذلك زيادة في الوعي السياسي للجماهير، فضلاً عن اتساع قاعدة التأييد الشعبي للانتفاضة وحالة من التلاحم المجتمعي في مقابل حالة من التصلب السياسي .

الملحق رقم (1) 0 و.و.د، 1977

بسم الله الرحمن الرحيم  
 وزارة الداخلية  
 سوري للغايمه وشخصي //

١٩٧٧/٢/١٤  
 الى / وزارة الداخلية - المكتب الخاص  
 / / الاغتماعات والرأي العام

استأثرت الحوادث الأتخيره في يومي ٥ و ٦ من الشهر الجاري في محافظتي النجف وكربلاء بمناسبة زيارة الأريجين لاستشهاد سيدنا الحسين والمحاولة الاجرايمه لنظام حكم السرد في دمشق مؤخراً بتفجير عبوة ناسفه في صحن الحسين لتخريب الأماكن المقدسه وخلق الفتنة هاراق ذلك من سجب لهذه الأعمال والمخططات المشبوهه من قبل كافة الأوساط الشعبيه والدينيه استأثرت هذه الحوادث بباهتمام الرأي العام في القطر ولا يزال ينظر بعين القلق والارتباب وتتأقل الحديث وتدور الاغتماعات بهذا الصدد ولى مستجابات مختلفه تدج فيما يلي أهمها :-

١- يعمور كثير من المواطنين واغلبهم من السنج بأن حوادث الشعب التي حدثت في محافظتي النجف وكربلاء في المناسبه أعلاه هي بنتيجة مقاومه أبناء الشيعة المستمره لأجرايم السلطه بأساليب مختلفه من إكراه وأقناع وصيد لمنعهم من ممارسة الطقوس والتقاليد الدينيه بما فيها إقامة المآتم الحسينيه وسير المواكب المعزاييه وزيارة العتبات المقدسه وبيع توزيع الطعام أو الماء على المواطنين في هذه المناسبات ويضيقون بأن هذه الاجرايم الملبيه ضد هم - وحسب تصورهم - بأنهم ستهيد من استمرارهم على ممارسة تقاليدهم الدينيه في كل مناسباتها وستخلق السلطه لنفسها أعداء شرسين وقد يستهدفون المنشآت الحكوميه ومن هذا الأثار العام في حججهم بتمديد من تفهم الجذور الحقيقيه لهذه الظواهر وأتمكاساتها الملبيه وعدم ربطهم الموضوع بمنطقة سياسي وتشخيصهم لسبب الاستعمار وروبيته الرجعيه والعناصر الدينيه المؤثره وسماولتها المستمره في خلق الفتنة وأحداث الفوضى مستهدفين الحزب والنوره .

٢- يتحد بعض المواطنين وأسلوب الهمس بأن اللقاء التلفزيوني الأتخير الذي أجرى لعميل المخابرات السوريه حول كيفية اللقاء القبح عليه أثناء محاولته وضع عبوة ناسفه في صحن الحسين الشريف ما هو إلا من تدبير السلطه وليس له نصيب من الصحه والقصد هو إبعاد أهتمام الناس عن حوادث (رخان النص والنخيله ) في النجف وكربلاء والعنف الذي استعملته السلطه والذي ذهب ضحيته عدد من الأبنيا وأعتقل الآلاف منهم .

٣- وتدوير أعلامه ذات أهمية خاصه مفادها أن منتسبي القوات المسلحه وخاصه الجنود وضباط - الجنوب والأخص المناطق

الملحق رقم (٢) (و.و.د، ١٩٧٧، ص. ٢)

// ص ٢ //

٠٢ - أحوال الرنا مدبرية أمن محافظة الأنبار الدعوة فلاح أساميل محمد الجبوري والذي كان هاربا إلى سوريا وأبعدته عملياتها لرفضه العمل ضد القدر . لازال رهنا من التحقيق .

**ثالثا : الحوادث في منطقة الحكم الذاتي**

٠١ بتاريخ ٢٦ / ٤ / ١٩٧٧ انفجر لغم ضد الدبليات على إحدى المداخل العسكرية من نوع زيل في طريق قلعة دزه والتاريخ ذاته زرع عدد من المخبوئين الألقاب بمين قضائي خويناو ورائيه وقد عولجت من قبل الجهات العسكرية .

٠٢ بتاريخ ٢٩ / ٤ / ١٩٧٧ حضر إلى مدبرية أمن محافظة السليمانية الدعوة سامان عبد القادر أحمد عينته عامل في معمل سكاير السليمانية - من تعليمات الحزب القام حاليا وهمه رباعتين يدورين عشر عليهما في حدة بقية صيف مسرجنار .

٠٣ بتاريخ ٣٠ / ٤ / ١٩٧٧ قام ثلاثة من المخبوئين بالنفا ورائيه يدور على دار الدعوة حاجي رشيد قادر منسفي الساكن في قرية ( تازي أوه ) بقاطع السليمانية ولم تتضح خبثه سافر بالأزواج .

٠٤ بتاريخ ٦ / ٥ / ١٩٧٧ حضر إلى روائيه يدور كانت موضوعة خلف نادي الموظفين في السليمانية وهم تفجيرها من قبل الجبهة العسكرية يدور حادث .

**رابعا : الشعب - ساطد الرجعي المناقسي**

علنا بأنه يتردد بعض الأشخاص على تجمهر المجرمين الذين نفذ بحضرم قرار الأوامر من قبل المحكمة الخاصة لقيامهم بحدوث الشعب الأخير في محافظة النجف ويقومون بكتابة جارات التهجيم على الحزب والشورى على تبرهم أفضاة إلى قيامهم بتوزيع الطصام على المواطنين الذين يحضرون إلى مقبرة وادي السلام يومي الخميس والجمعة . وقد تم القبض على عدد منهم وأقترنا بقيامهم بالعمل المذكور ولا زالت التحقيقات مستمرة .

وأجيب التفضل بالأطلاع . . . مع التقدير .

مدبر الأمن العام

نسخة منه إلى  
مجلس قيادة الثورة - مكتب أمانة السر  
مكتب السيد نائب الرئيس

التفويض  
الطاهر دوجين نائب السيد النائب ومكتبه  
الطاهر دوجين

الملحق رقم (٢) (و.و.د، ١٩٧٧، ص. ٢)

الملحق رقم (٣) (١) (و.و.د، ١٩٧٧، ص. ١-٥)

<p>أمة هدية واحدة ذات رسالة خالدة</p> <p>الى : امانة سر القطار</p>	<p>حزب البحث العربي الاشتراكي القطار المراقبي</p>
<p>١٩٧٧/٦/٢٧</p> <p>كتابكم ١٦٧٨٢/٢</p> <p>اجتمعت اللجنة برئاسة الرفيق عزت ابراهيم وعضوية الرفاق سعدون شاكر ومحمد عيش وأنتم عدنا بلبين لدراسة كتاب رئاسة المنابرات العامة المرقم ١١١٥٢ فسياسي ١٩٧٧/٥/١٥ * وتتقدم بالتمنيات والمعالمات التانيسة بعد استعراض الموضوع :</p> <p>العمل على تفسير الواقع الاجتماعي والاقتصادي في مدينتي أنجب وكربلاء وذلك برصد مبالغ سخية *</p>	<p>٠١</p> <p>رشد المسافنين بجهز اداري كثره ومخلص وزيادة عدد المواطنين منهم في مدينتي أنجب *</p>
<p>زيادة ملاقات الشرطة والا من في المحافظات المذكورتين *</p> <p>وخرى انتهاء التضارب بين اللجنة الامنية في المحافظات لتتفرغ تشكيل لجنة في كل من محافظة أنجب - كربلاء للتفتيش بالامور الامنية ممثلة من مدير الامن ومسؤول المنابرات وممثل الحزب ورئاسة المحافظة *</p>	<p>٠٢</p> <p>٠٣</p> <p>٠٤</p>
<p>تدريب مسؤول الحزب والمحافظة في كلا المحافظات بالخلطة الامنية والقرارات التي تتبنى مديرية الامن العامة اتخاذها للاستفادة من رأي مسؤول التنظيم والمحافظة في هذه القرارات فيما يخص الموضوع *</p>	<p>٠٥</p> <p>٠٦</p>
<p>تشكيل لجنة من ممثل الحزب في المحافظة ومدير الامن ومدير البلدية ورئيس المجلس الاشعبي برئاسة المحافظة وتحويلهم صلاحيات توزيع اراضي سكنية لمن يستحقون من المواطنين في كلا المحافظات *</p>	<p>٠٧</p>
<p>الاكثر من انشاء دور سكن الفقراء في كلا المحافظات وتوزيعها من قبل اللجنة المقتربة منانا *</p> <p>الاكثر من المنتزمات وانشاء مدينة العاب *</p> <p>توسيع مناه اعداد المعلمين والمعلمات واعاد ادية الصنعة وتوفير المعلمين الحزب والحزبيين للتدريس في هذه المدارس والمعاهد *</p> <p>تشجيع حركة الرياضة والاهتمام بمنظمات الشباب والاكثر منها *</p> <p>الاستمرار بتوعية الجماهير بحقيقة توجه الحزب الرادي الى تخليص الدين والناسبات الدينية المقدمة من الممارسات والتعميرات الخاطلة التي هي اصلا " طارقة طبعي</p>	<p>٠٨</p> <p>٠٩</p> <p>١٠</p> <p>١١</p>

الملحق رقم (٤) (و.و.د، محافظة النجف/ الإدارة العامة، ١٩٧٩)

محافظة النجف  
الأذارة العامرة  
المراسلات السريه  
العدد ١٧٠ / ١٧٠  
التاريخ ١٩٧٩ / ٢٢ / ١

الجمهورية العراقية  
وزارة الداخلية / الأذارة العامرة / المخابرات السريه والسياسيه  
م: زياره

بعد انتماء زيارة الأربعين لمحافظة كربلاء جرت مناسبة زيارة وفاة الرسول (ص) الى مرقد الأمام علي (ع) في محافظة النجف في ١٩٧٩/١/٢٢ وقبل موعد الزيارة بيومين بدأت أعداد كبيرة من المواطنين من مختلف محافظات القطر بالتوجه الى محافظة النجف وكان القسم الأكبر منهم يأتي مشياً على الأقدام وكان قسم منهم من سكنة قرى وأرياف قضاء الكوفة والقسم الآخر من محافظتي بابل وكربلاء وخاصة المناطق المحصورة بين قضاء المنديه وناحية الكفل وقد أزدحمت المدينة بالزوار بشكل مكثف كما أن قسماً منهم ورد وهو يعتقد أنه ستكون هناك مواكب فسي المدينة أسوةً بمناسبة الأربعين في كربلاء علماً بأن تعليمات القيادة كانت تصيغ على الزيارة فقط وقد تم الاتصال بأصحاب هذه المواكب وأفهموا بالقيام بالزيارة بصورة انفرادية وليس على شكل مكعب لعدم وجود تعليمات تسمح بخروج المواكب في هذه المناسبة كما أبلغنا أيضاً من قبل الرفيق عضو القيادة القطرية للحزب - أمين سر مكعب تنظيم الفرات - وسمح لهم في البقاء في حسينياتهم وأقامة التعازي داخل الحسينيات وطبخ الطعام وقد استجاب الجميع لذلك ولوخط خلال اليومين التي سبقت الزيارة أن هناك تشبه من قسم من أهالي كربلاء للخروج على شكل مكعب بهذه المناسبة رغم صراحة التعليمات السابقة وتم إبلاغ ذلك لكافة الأطراف بعدم جواز ذلك مالم يصدر توجيه من قبل القيادة بهذا الخصوص في اليوم السادس والعشرين مساءً وحوالي الساعة الرابعة تجمع عدد من العصابة من أهالي كربلاء على طريق نجف - كربلاء وحاولوا الدخول الى مدينة النجف بشكل مكعب ويردد الأهازيج الحسينيه وعلى أثر ذلك حضر مدير أمن المحافظه اليهم وأفهمهم بالصيغة المسموح بها بأداء الزيارة والشكل الانفرادي وقد وافق الجميع على ذلك وتعهدوا بانهم سيقومون بأداء الزيارة على شكل انفرادي وليس على شكل مكعب بعد عودة مدير أمن المحافظه عادوا وتجمعوا مرة أخرى وعلى ثلاثة مجاميع وعلى أثرها تم انتقالنا ومدير أمن محافظه وللأصل بهم وأفهمهم بالصيغة المسموح بها وطلبنا منهم تأدية مراسم الزيارة بصورة فرديه وليس على صيغة مكعب وقد وافق الجميع على ذلك ودخلوا المدينة وعند وصولهم الى نهاية سوق الكبير قرب مرقد الأمام علي (ع) تجمع قسم منهم مرة أخرى وأخذوا يرددون الأهازيج الحسينية بقصد الدخول الى الصحن على شكل مكعب وكانت الأجهزة الأمنية ترقب حركة هذه المجموعه التي حاولت الخروج على التعليمات الصادرة ومحاوله جر المواطنين الآخرين لمشاركتهم بالمكعب وقد تم تفريقهم حالاً ودخلوا الى الصحن بشكل انفرادي وقد رصدت الأجهزة الأمنية العناصر المعوجهة لهذه المجموعه وتم القبض عليهم في الحال وهم

أولاً: الوثائق غير المنشورة (وثائق وزارة الداخلية)

١. و.و.د. (١٩٧٨، ١٣ فبراير). وزارة الداخلية / المخبرات السرية والسياسية، م/ زيارة الأربعين، العدد ق.س ١٥٤٨.
٢. و.و.د. (١٩٧٧، ٢٧ يونيو). الملفة المرقمة (٢٦١)، تقرير الرفيق عزة إبراهيم لدراسة كتاب رئاسة المخبرات العامة المرقم ١١١٥٣، ص ١-٥.
٣. و.و.د. (١٩٧٩، ١ فبراير). محافظة النجف / الإدارة العامة (المراسلات السرية)، م/ زيارة، العدد ١٧/٢٤٣.
٤. و.و.د. (١٩٧٧، ١٤ فبراير). مديرية الأمن العامة، م/ الإشاعات والرأي العام، (سري)، العدد ش ٦/٦٤٣٨.
٥. و.و.د. (١٩٧٧، ٣ مايو). مديرية الأمن العامة، م/ التقرير الأسبوعي، (سري)، العدد ١٥٧٧.
٦. و.و.د. (١٩٧٧، ١٢ أبريل). مديرية الأمن العامة، م/ معلومات، (سري)، العدد ع/٣١٥، ص ٢.

#### ثانياً: المصادر العربية والمعربة

١. إبراهيم الحيدري. (١٩٩٩). تراجم كربلاء: سوسيولوجيا الخطاب الشيعي. بيروت: دار الساقى.
٢. أحمد سعيان. (٢٠٠٤). قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية. بيروت: مكتبة لبنان ناشرون.
٣. أحمد علي سبع الربيعي. (٢٠١٥). مكرم الطالباني ودوره السياسي والفكري في العراق ١٩٢٣-١٩٧٩ (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة بغداد، كلية الآداب.
٤. كوكبورن، أ. & كوكبورن، ب. (٢٠٠٠). صدام الخارج من تحت الرماد: ولادة

- صدام حسين من جديد (ترجمة علي عباس). القاهرة: مكتبة مدبولي.
٥. جعفر الحسيني. (٢٠١٥). على حافة الهاوية - العراق ١٩٦٨-٢٠٠٢ (ط ٢). بغداد: دار الروسم للصحافة والنشر والتوزيع.
٦. جويس ويلي. (٢٠١١). الحركة الإسلامية الشيعية في العراق (ترجمة مصطفى نعمان أحمد وهناء خليل غني). بغداد: مطبعة الكتاب.
٧. حازم صاغية. (٢٠٠٣). بعث العراق: سلطة صدام قياماً وحطاماً. بيروت: دار الساقبي.
٨. حسن السعيد. (٢٠١٥). نواظير الغرب - صفحات من ملف علاقة اللعبة الدولية مع البعث العراقي ١٩٤٨-١٩٦٨ (ط ٢). بغداد: دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع.
٩. حنا بطاطو. (٢٠١١). العراق - الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، الكتاب الثالث (ترجمة عفيف الرزاز). القاهرة: دار الحياة.
١٠. رعد الموسوي. (١٩٨٣). انتفاضة صفر الإسلامية في العراق ١٣٩٧ هـ (ط ٢). قم: بلا مطبعة.
١١. سعد الحداد. (٢٠٠٩). الشعائر الحسينية: الأثر والأهمية. النجف الأشرف: دار الضياء للطباعة والتصميم.
١٢. سيف عدنان أرحيم القيسي. (٢٠١٩). أثر زيارة الأربعينية للإمام الحسين (عليه السلام) في مقاومة نظام البعث - أحداث صفر ١٩٧٧ أنموذجاً. مجلة السبسط، ١(٥)، ٢.
١٣. سيف عدنان أرحيم القيسي. (٢٠١٠). الحزب الشيوعي العراقي ودوره في الحركة الوطنية العراقية ١٩٤٩-١٩٥٨ (رسالة ماجستير). جامعة بغداد، كلية الآداب.
١٤. صاحب الحكيم. (٢٠٠٩). موسوعة عن قتل واضطهاد مراجع الدين وعلماء

- وطلاب الحوزة الدينية لشيعة بلد المقابر الجماعية (العراق) ١٩٦٨-٢٠٠٣ (ج ١، ط ٢). بغداد: منظمة حقوق الإنسان في العراق.
١٥. صادق جعفر الروازق. (٢٠١٢). المشروع السياسي للحوزة العلمية في العراق في مواجهة الاستكبار - عرض وتحليل ١٩١٤-١٩٨٠. بغداد: الساقى للطباعة والتوزيع.
١٦. صلاح الخرسان. (٢٠٠١). صفحات من تاريخ العراق السياسي الحديث - الحركات الماركسية ١٩٢٠-١٩٩٠. بيروت: مؤسسة العارف للمطبوعات.
١٧. طالب الحسن. (٢٠٠٢). حكومة القرية (ج ١). بيروت: دار أور للطباعة والنشر.
١٨. علي المؤمن. (٢٠٠٤). سنوات الجمر - مسيرة الحركة الإسلامية في العراق ١٩٥٧-١٩٨٦ (ط ٣). بيروت: المركز الإسلامي المعاصر.
١٩. علي صالح عباس الحسناوي. (٢٠١٧). التطورات السياسية الداخلية في العراق ١٩٧٣-١٩٧٩ (رسالة ماجستير). جامعة كربلاء، كلية التربية للعلوم الإنسانية.
٢٠. فالح عبد الجبار. (٢٠١٠). العمامة والأفندي: سوسولوجيا خطاب وحركات الاحتجاج الديني (ترجمة أحمد حسين). بغداد: منشورات الجمل.
٢١. كريم وحيد صالح الخفاجي. (٢٠٢١). انتفاضة صفر الخالدة (١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م). بيروت: هيئة الإمام الصادق.
٢٢. لين هانت. (٢٠١٣). نشأة حقوق الإنسان - لمحة تاريخية (ترجمة فايقه جرجس حنا). القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر.
٢٣. مؤسسة تراث الشهيد الحكيم. (٢٠٠٧). انتفاضة صفر وشهيد المحراب (ط ٢). النجف الأشرف: مطبعة شهيد المحراب.
٢٤. مؤيد شاكر كاظم الطائي. (٢٠١٣). الحزب الشيوعي العراقي ١٩٣٥-١٩٤٩ (دراسة تاريخية). دمشق: تموز للطباعة والنشر.

٢٥. مجموعة باحثين. (٢٠١١). العراق وقائع وأحداث ١٩٦٨-١٩٧٩، القسم الثالث. بغداد: المركز العراقي للمعلومات والدراسات.
٢٦. مجيد خدوري. (١٩٩٧). العراق الجمهوري. قم: مطبعة أمير.
٢٧. محمد جواد جاسم محمد الجزائري. (٢٠١٧). السيد أبو القاسم الخوئي: رؤاه ومواقفه السياسية. بيروت: دار الرافدين.
٢٨. محمد علي يوسف الأشيقر. (٢٠١٠). خطيب المنبر الحسيني عبد الزهرة الكعبي على لسان معارفه ومحبيه ١٩١٤-١٩٧٤. كربلاء: مطبعة كربلاء.
٢٩. محمد محمد الحيدري. (٢٠١٤). تاريخ العراق السياسي المعاصر ١٩٦٨-١٩٧٩: دراسة وتحليل (ج ٣). بيروت: المركز العراقي للمعلومات والدراسات.
٣٠. ناصر حسين الأسدي. (د.ت.). شيعة العراق: دولهم وثوراتهم. كربلاء: مكتبة العلامة ابن فهد الحلبي.
٣١. هادي حسن. (١٩٨٤). دور حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق في الحركة الوطنية منذ تأسيسه حتى عام ١٩٥٨ (ط ٢). بغداد: مطبعة معهد الثقافة العمالية.

### ثالثاً: المصادر الأجنبية

1. Tripp, C. (2013). The power and the people: Paths of resistance in the Middle East. New York: Cambridge University Press.
2. Bengio, O. (1985). Shi'is and politics in Ba'thi Iraq. Middle Eastern Studies, 21. London.
3. Amnesty International. (1979, September 26). The death penalty (No. ACT 501979/003/). New York: Amnesty International.

### رابعاً: المذكرات الشخصية

١. باقر إبراهيم. (٢٠٠٢). مذكرات باقر إبراهيم. بيروت: دار الطليعة.

٢. جواد هاشم. (٢٠٠٣). مذكرات وزير عراقي مع البكر و صدام - ذكريات في السياسة العراقية ١٩٦٧-٢٠٠٠. لندن: دار الساقبي.
٣. طاهر توفيق العاني. (٢٠١٥). انهيار العراق المفاجئ وتداعياته. لندن: دار الحكمة.
٤. عدنان عباس. (٢٠١٦). هذا ما حدث (ج ٢). بغداد: دار سطور للنشر والتوزيع.
٥. فخري قدوري. (٢٠٠٦). هكذا عرفت البكر و صدام: رحلة ١٥ عاماً في حزب البعث. لندن: دار الحكمة.
٦. خامساً: الصحف
٧. صحيفة الوقائع العراقية. (١٩٧٠، ٧ أكتوبر). العدد ١٩٢٧. بغداد.
٨. صحيفة الجمهورية. (١٩٧٧، ٢٤ مارس). العدد ٢٩١٣. بغداد.
٩. صحيفة الثورة. (١٩٧٧، ٢٤ مارس). العدد ١٣٩٧. بغداد.
١٠. سادساً: مصادر متفرقة
١١. مقابلة شخصية مع عزيز محمد. (٢٠١٦، ٣٠ نوفمبر). أربيل، العراق.
١٢. برنامج شهادات خاصة مع د. حميد عبد الله: تايه عبدالكريم القيادي في حزب البعث يروي ذكرياته. (٢٠٢٥، ٣ أبريل). [YouTube].
١٣. أرشيف قناة النجف الأشرف الفضائية: برنامج وثائقي عن انتفاضة صفر عام ١٩٧٧. (٢٠١٣، ٨ مارس). [YouTube].
١٤. صبحي ناظم توفيق. (٢٠٢٠، ١ يوليو). واقعة خان النص في شباط ١٩٧٧. مجلة الكاردينيا. تم الاسترجاع من <https://www.algardenia.com/maqal/at-٤٥٠٠٥-٢٠٢٠-٠٦-٢٨-١٥-٠٥-٤٨.html>
١٥. منشورات صحيفة طريق الشعب. (١٩٧٧، ١٨ فبراير). بيان الاجتماع الاعتيادي الكامل الثاني للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي: في سبيل مزيد من التلاحم بين قوى شعبنا لإحباط التآمر الرجعي ومواصلة مسيرتنا التقدمية.